برنامج العمل

برسم 2023 وفي أفق 2025

في إطار مجهوداتها المبذولة من أجل الرفع من تحديات التنمية وتبني مقاربة شمولية ومندمجة لمواكبة الجهوية المتقدمة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والجهوية الواجب إدراجها ضمن الأهداف الاستراتيجية للوكالة الحضرية لطنجة وعلاقتها مع فرقائها، فإن هذه المؤسسة ترتكز أساسا في إطار إعدادها لبرنامج عملها التوقعي على المقاربة التشاركية في تدبير مجالها الترابي وعلى الجمع بين البرامج المتعاقد بشأنها من جهة وخلاصات المشاورات المحلية وحاجيات المجال والساكنة من جهة أخرى. كما أنها تعتمد على التوجهات الكبرى للوزارة الوصية والتي هي كالتالي:

- الحرص على احترام الخلاصات الكبرى المنبثقة من الدراسات المتعلقة بإعداد التراب الوطني في إنجاز وثائق التعمير؛
- متابعة وتسريع التغطية بوثائق التعمير مع إعطاء الأسبقية للمجالات التي تعرف ضغطا عمرانيا كبيرا؛
- تقييم تنزيل وثائق التعمير ومراجعتها إذا اقتضى الحال لذلك؛
- مواكبة المجالات القروية خصوصا عبر التفعيل الأمثل لبرنامج المساعدة التقنية والمعمارية للعالم القروي وكذا عبر إعطاء الأولية لتنمية المراكز الصاعدة؛
- الاعتناء بالمجالات الهشة مثل السواحل وحمايتها من الضغط العمراني؛
- العمل على خلق فضاءات عمرانية تراعي جودة العيش الكريم أساسا بتوفير المساحات الخضراء والتجهيزات الأساسية أخذا بعين الاعتبار مقاربة النوع واحتياجات الساكنة الآنية والمستقبلية ؛
- مواكبة وتشجيع الاستثمار عبر ادراج عرض عمراني موجه للمستثمرين خصوصا فيما يتعلق بمناطق الأنشطة الاقتصادية ومناطق المشاريع، على مستوى وثائق التعمير؛
- الحفاظ على الموروث الثقافي وتطويره عبر إنجاز مواثيق الهندسة المعمارية والسهر على تفعيلها؛
- تعزيز دور الوكالة الحضرية كقوة اقتراحية في خدمة الشركاء المحليين والجهويين فيما يخص المشاريع المتعلقة بالتعمير والهندسة المجالية؛
- تشجيع وتثمين التحول الرقمي وتطوير الوسائل والأدوات الرقمية والخدمات الإلكترونية والمنصات المتعلقة بلامادية المساطر؛
- تكريس سياسة القرب واستقبال المرتفقين وتسريع وثيرة دراسة الملفات وتسهيل الولوج إلى المعلومة؛
- تثمين الشراكة وتبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بإنجاز الدراسات الاستراتيجية؛
- إعطاء الأولوية للتعاقد والشراكة والتمويل المشترك للدراسات في التعامل مع الفرقاء المحليين والجهويين؛
- الاهتمام بالموارد البشرية وتشجيعها وتأهيلها.

وسيرا على هذا النهج البناء، تعتزم الوكالة الحضرية لطنجة مواصلة تنفيذ خطة عمل تتميز أولا وقبل كل شيء بمواكبة تنزيل الأوراش الكبرى التي فتحت في ربوع المملكة خاصة تلك المتصلة بمجال التعمير والبناء، ونستحضر في هذا الإطار ثلاث أوراش أساسية وهي الجهوية الموسعة والنموذج التنموي الجديد وميثاق اللاتركيز الإداري.

ونظرا لأهمية ودقة الأدوار المنوطة بهذه المؤسسة، سواء تعلق الأمر بالتخطيط والتدبير العمراني والمجالي أو تشجيع الاستثمار أو المساعدة التقنية والقانونية للفرقاء المحليين، فإن برنامج عملها برسم سنة 2023 وفي أفق سنة 2025 ركز اهتمامه على سبع محاور أساسية:

المحور الأول: التخطيط المجالي والاستشرافي

ترسيخا لفلسفة التخطيط للمجالات واستشرافها، ستعمل الوكالة الحضرية لطنجة على إعطاء الأولوية لإعداد وثائق تعميرية تؤسس لتعمير مرن ومستدام باعتبار هذه الأخيرة تشكل النواة الصلبة في مهامها، وأيضا على الرفع من جودة الدراسات بشكل عام وتبني آليات ومقاربات مندمجة لتأهيل المجالات الحضرية والقروية على السواء والرفع من ناجعتها الترابية وتنافسيتها الاقتصادية. ويبقى تحقيق هاته الغايات رهين باعتماد منهجية تشاركية أساسها انخراط هذه الوكالة مع باقي الفرقاء، قصد إنتاج تصاميم ومخططات متشاور بشأنها. كما أن المرحلة المقبلة تستدعي من الجميع اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة في التخطيط للمجال واستشراف المستقبل والسعي لتحقيق تنمية مستدامة.

1.وثائق التعمير:

تتبع إنجاز تسع (9) وثائق للتعمير تم الشروع في إعدادها قبل 2023

في إطار تفعيل برنامج عملها برسم سنة 2023، ستعمل الوكالة الحضرية لطنجة على تتبع مشاريع وثائق التعمير التي أعطيت انطلاقتها خلال السنوات الأخيرة وتلك التي تم إصدارها في متم السنة الماضية. ويتعلق الأمر بتسع (9) وثائق تعميرية تشمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية لطنجة الكبرى وثماني (8) تصاميم تهيئة، منها ست (6) تصاميم بعمالة طنجة-أصيلة وتصميمين بإقليم الفحص-أنجرة. وستعطى أهمية خاصة خلال هذه السنة للوثائق التي تجاوزت مرحلة المشاورات من أجل تسريع وتيرة المصادقة عليها، مع الدفع بتلك التي تغطي مجالات تعرف فراغا قانونيا على مستوى التدبير اليومي لطلبات الترخيص بها.

الجدول رقم 67: تتبع مشاريع وثائق التعمير برسم سنة 2023

النفوذ الترابي	الدراسة	الوضعية الحالية	الوضعية المرتقبة في 31 دجنبر 2023
عمالة طنجة-أصيلة/ إقليم الفحص-أنجرة	مخطط توجيه التهيئة العمرانية لطنجة الكبرى	المرحلة الثانية: وضع صيغة التهيئة	مرحلة المشاورات المحلية
عمالة طنجة-أصيلة (6 وثائق)	تصميم تهيئة مقاطعة بني مكادة	اللجنة المركزية	المصادقة
	تصميم تهيئة مقاطعة المدينة	إعداد صيغة مشروع تصميم التهيئة	المصادقة
	تصميم تهيئة جماعة كزناية	الدراسة	البحث العمومي ومداولات المجلس
	تصميم تهيئة أصيلة	الدراسة	اللجنة التقنية المحلية
	تصميم تهيئة جماعة العوامة	الدراسة	اللجنة التقنية المحلية
	تصميم تهيئة جماعة حجر النحل	الدراسة	اللجنة التقنية المحلية
إقليم الفحص-أنجرة (وثيقتين)	إعداد تصور مجالي استراتيجي للشريط الساحلي لإقليم الفحص-أنجرة وتصميم للتهيئة	مداولات المجلس والبحث العمومي	المصادقة
	تصميم تهيئة المنطقة الممتدة بين قصر المجاز وتغرامت	الدراسة	البحث العمومي ومداولات المجلس

إعطاء انطلاقة ثلاث (3) وثائق تعمير جديدة

استكمالا لتغطية المجال الترابي للوكالة الحضرية لطنجة بوثائق التعمير، ستسهر المؤسسة خلال سنة 2023 على إعطاء الانطلاقة لثلاث (3) وثائق تعميرية جديدة، على مساحة إجمالية تناهز 10600 هكتار. ويتعلق الأمر بتصميم تهيئة لجماعة تابعة لعمالة طنجة-أصيلة ووثيقتين تعميريتين (2) تابعتين لإقليم الفحص-أنجرة (تصميم تهيئة وتصميم نمو).

جدول رقم 68: وثائق التعمير المبرمجة برسم سنة 2023

النفوذ الترابي	الوثيقة	نوع الوثيقة	الجماعة المعنية	تاريخ الانطلاقة	المساحة بالهكتار	مصدر التمويل
عمالة طنجة-أصيلة (1 وثيقة)	تصميم تهيئة جماعة الساحل الشمالي	تصميم تهيئة	الساحل الشمالي	الأسدس الأول	3500	ميزانية الوكالة الحضرية
إقليم الفحص-أنجرة (وثيقتين)	تصميم تهيئة القطب ملوسة-الجوامعة	تصميم تهيئة	ملوسة والجوامعة	الأسدس الأول	6900	
	تصميمي النمو لمدشري اغزليش والحمومي	تصميم النمو	ملوسة	الأسدس الأول	200	

كخلاصة، يتعلق الأمر بإثني عشر (12) وثيقة تعميرية منها تسع (9) تصاميم في طور الإنجاز وثلاث (3) تصاميم ستعطى انطلاقتها في سنة 2023. ويقدر تمويل الوثائق الجديدة ب2.2 مليون درهم منها 1.8 مليون درهم متعلقة بتمويل الدراسات و 400.779 درهم لتمويل الصور الجوية والتصاميم الإرجاعية.

وثائق التعمير: برنامج العمل برسم سنة 2023

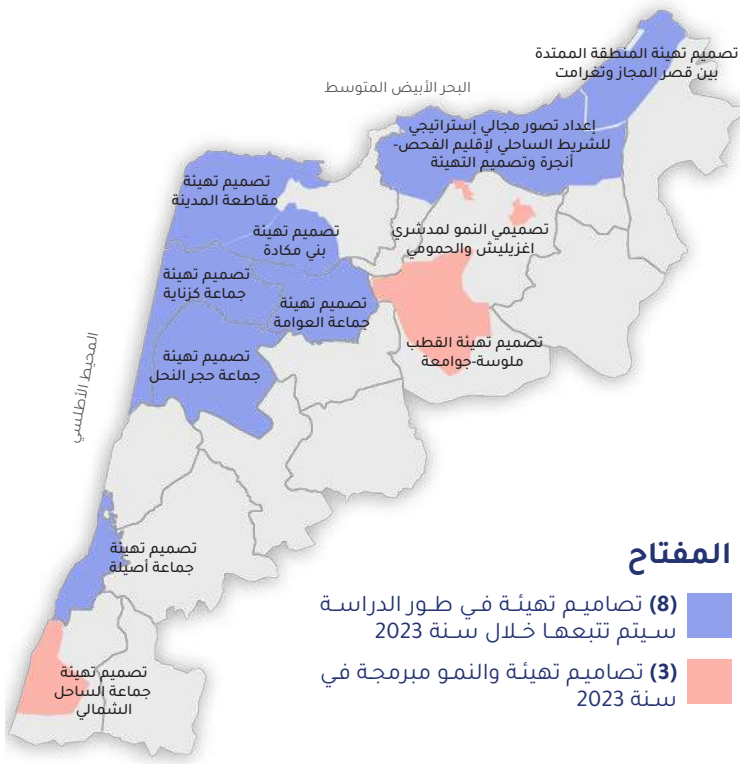

جدول رقم 69: الهدف المتوقع نهاية سنة 2023 بخصوص تصاميم التهيئة وتصاميم النمو التي هي في طور الدراسة وتلك المبرمجة في 2023

	الوثيقة التعميرية	الوضعية الحالية	الهدف المتوقع نهاية سنة 2023	
تصاميم التهيئة وتصاميم النمو (في طور الدراسة)	تصميم تهيئة مقاطعة بني مكادة	اللجنة المركزية	المصادقة	3 وثائق: المصادقة 2 وثائق: البحث العمومي ومداولات المجلس 3 وثائق: اللجنة التقنية المحلية
	تصميم تهيئة مقاطعة المدينة	إعداد صيغة مشروع تصميم التهيئة	المصادقة	
	تصميم تهيئة جماعة كزناية	الدراسة	البحث العمومي ومداولات المجلس	
	تصميم تهيئة أصيلة	الدراسة	اللجنة التقنية المحلية	
	تصميم تهيئة جماعة العوامة	الدراسة	اللجنة التقنية المحلية	
	تصميم تهيئة جماعة حجر النحل	الدراسة	اللجنة التقنية المحلية	
	إعداد تصور مجالي استراتيجي للشريط الساحلي لإقليم الفحص-أنجرة وتصميم للتهيئة	مداولات المجلس والبحث العمومي	المصادقة	
	تصميم تهيئة المنطقة الممتدة بين قصر المجاز وتغرامت	الدراسة	البحث العمومي ومداولات المجلس	
تصاميم التهيئة وتصاميم النمو (المبرمجة)	الوثيقة التعميرية	الوضعية الحالية	الهدف المتوقع نهاية سنة 2023	
	تصميم تهيئة القطب ملوسة-الجوامعة	مبرمجة (منتهية الأثار القانونية المترتبة عن إعلان المنفعة العامة ابتداء من سنة 2022)	صيغة التهيئة	3 وثائق سيتم الشروع في إعدادها
	تصميم تهيئة جماعة الساحل الشمالي		صيغة التهيئة	
	تصميمي النمو لمدشري اغزليش والحمومي		صيغة التهيئة	

برنامج العمل برسم سنوات 2023-2024-2025

تعتمد استراتيجية الوكالة الحضرية لطنجة على مدى الثلاث سنوات المقبلة أساسا على تسريع وثيرة إخراج وثائق التعمير التي توجد في طور الإنجاز مع إعطاء الأولوية للمناطق الحساسة والاستراتيجية والمناطق الهشة كالشريط الساحلي وتلك التي توجد تحت الضغط العمراني ، وكذا تقييم وثائق التعمير ومراجعتها إذا استدعت الضرورة.

وبالإضافة إلى مواصلة تتبع الدراسات التي توجد في طور الإنجاز والعمل على إحالتها على المصادقة لتسهيل عملية تدبير المجالات المعنية وإعطاء الفرصة لتشجيع الاستثمار بالمجالات المعنية، تعتزم هذه المؤسسة الاستمرار في تغطية التجمعات التابعة لمجال اشتغالها بوثائق التعمير، خاصة تلك التي ستستوفي تصاميم تهيئتها آجالها القانونية خلال هذه الفترة.

وعليه، فبالنسبة لسنتي 2024 و2025 وبعد الاتفاق المشترك مع الجماعات المحلية المعنية، ستتم تغطية أربع (4) مجالات قروية بتصاميم تهيئة جديدة تشمل تصميمين (2) بعمالة طنجة-أصيلة وتصميمين (2) بإقليم الفحص- أنجرة.

وثائق التعمير : رؤية استشرافية في أفق 2025

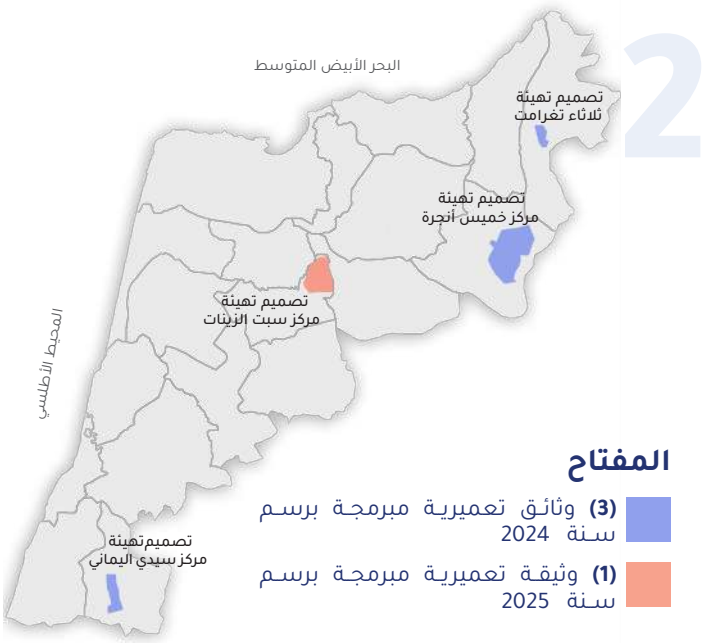

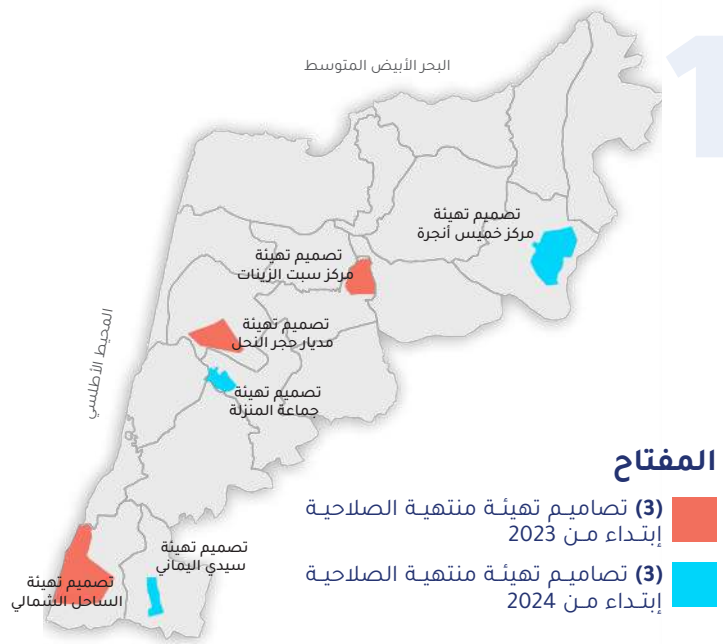

جدول رقم 70 : وثائق التعمير المبرمجة برسم سنتي 2024-2025

النفوذ الترابي	الوثيقة	نوع الوثيقة	الجماعة المعنية	تاريخ الانطلاقة المرتقب	المساحة بالهكتار	مصدر التمويل
عمالة طنجة-أصيلة (وثيقتين)	تصميم تهيئة مركز سيدي اليماني	تصميم تهيئة	سيدي اليماني	2024	500	ميزانية الوكالة الحضرية
	تصميم تهيئة مركز سبت الزينات	تصميم تهيئة	سبت الزينات	2025	1000	
إقليم الفحص-أنجرة (وثيقتين)	تصميم تهيئة مركز خميس أنجرة	تصميم تهيئة	الأنجرة	2024	2000	
	تصميم تهيئة ثلاثاء تغرامت	تصميم تهيئة	تغرامت	2024	250	

2 .دراسات التأطير المجالي والعمراني للأحياء ناقصة التجهيز

إلى جانب وثائق التعمير واعتمادا على الباب الثاني من القانون 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، وسعيا لتأهيل المجالات التي تعرف انتشار السكن غير القانوني، يعتبر إعداد دراسات التأطير المجالي للأحياء ناقصة التجهيز إحدى الأولويات التي تميز برنامج عمل الوكالة الحضرية لطنجة برسم 2023. ولعل الهدف من هذه الدراسات هو توفير أدوات مرجعية لتأهيل التجمعات الناقصة التجهيز، وتأطير عمليات البناء بها، وتحسين إطار عيش ساكنتها، وتجويد المشهد العمراني خاصة بهوامش ومداخل المدن.

وفي هذا الصدد ، ستسهر هذه المؤسسة خلال 2023 على تتبع واخراج دراسات إعادة الهيكلة المتعلقة بجماعة كزناية والتي تم الشروع في إعدادها سنة 2022. أما في ما يخص جماعة طنجة وبعد إصدار الصفقة المتعلقة بإعداد تصاميم إعادة الهيكلة المتعلقة بها وتعيين مكتب الدراسات، ستعمل الوكالة الحضرية على مضاعفة الجهود بمعية الفرقاء المحليين من أجل إخراج هذه التصاميم خلال سنتي 2023 و2024، وذلك حسب أولوية الأحياء التي تتطلب تدخلا عاجلا خاصة فيما يتعلق بمدها بالبنيات التحتية والمرافق اللازمة للعيش الكريم.

جدول رقم 71: إنجاز تصاميم إعادة الهيكلة برسم سنتي 2023 و2024

الوثيقة	الوضعية في متم سنة 2022	المساحة بالهكتار	الوضعية المرتقبة في متم سنتي 2023 و2024	مصدر التمويل
تصاميم إعادة الهيكلة للأحياء ناقصة التجهيز بجماعة كزناية	إعداد تصاميم إعادة الهيكلة للموافقة	1186	الموافقة النهائية على التصاميم في متم سنة 2023	ميزانية الوكالة الحضرية
تصاميم إعادة الهيكلة لأحياء ناقصة التجهيز بجماعة طنجة	مرحلة التشخيص المجالي	1111	إعداد تصاميم إعادة الهيكلة والموافقة عليها في متم سنة 2024	

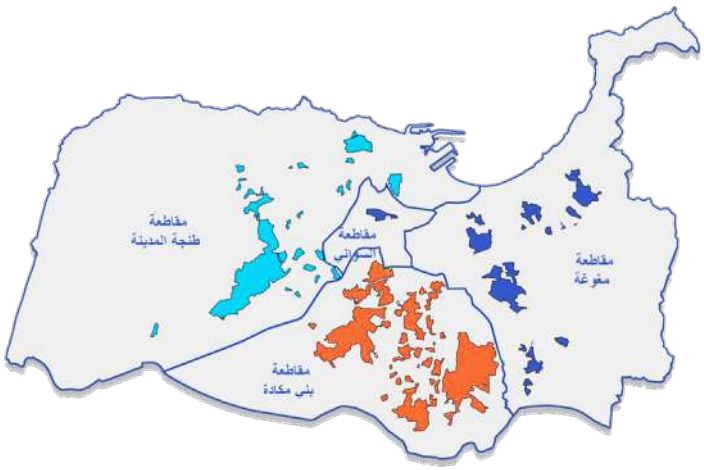

مراحل عملية إعادة الهيكلة والادماج الحضري بالمجال الترابي لجماعة طنجة

- المرحلة الأولى: مقاطعتي مغوغة والسواني
- المرحلة الثانية: مقاطعة بني مكادة
- المرحلة الثالثة: مقاطعة طنجة المدينة

المحور الثاني: المصاحبة القانونية والعقارية وضبط وتوفير المعطيات الترابية

برسم سنة 2023، ستعمل الوكالة الحضرية لطنجة على مواصلة تقديم الاستشارات القانونية والعقارية لكافة المرتفقين من إدارات وعموم، مع السعي نحو تجويد خدماتها في إطار تبني حكامة جيدة تنعكس آثارها على المواطنين والتنمية بالمنطقة. وفي هذا الصدد، ستسهر هذه المؤسسة على:

- مواصلة المشاركة في لجن اختيار الأراضي بالنظر لما لهذه العملية من دور في تكوين الاحتياطات العقارية وفي إحداث مرافق عمومية تهيكل التجمعات وتقدم الخدمات لعموم الساكنة؛
- دراسة الشكايات الواردة عليها بالسرعة والدقة اللازمتين وفق الضوابط القانونية المعمول بها في ميدان التعمير؛
- الاستمرار في تأطير الطواقم التقنية للجماعات الترابية والسلطات المحلية والمهنيين بالمستجدات القانونية في ميدان التعمير؛
- السهر على تنزيل وتفعيل مقتضيات مختلف القوانين والدوريات الوزارية ذات الصلة؛
- العمل على تطوير المنصة الرقمية المتعلقة بتسليم مذكرة المعلومات التعميرية وتلك الخاصة بالحق في الحصول على المعلومات وذلك لتشجيع المرتفقين على استعمالهما.

ولمواكبة جميع مهامها وتوفير أدوات العمل الضرورية لإنجاز الأدوار المنوطة بها على أكمل وجه، تعتزم هذه المؤسسة خلال سنة 2023 تغطية كامل مجال تدخلها بصور عالية الدقة للأقمار الصناعية.

وفي إطار رؤية استباقية تهدف إلى تحقيق إنجاز وثائق التعمير المبرمجة برسم سنتي2024 و2025، ستشتغل الوكالة الحضرية لطنجة خلال سنتي 2023 و2024 على تغطية جماعات سيدي اليماني وسبت الزينات وخميس أنجرة وثلاثاء تغرامت بالصور الجوية وتصاميم استردادها على مساحة تقدر ب 7506 هكتار وبقيمة إجمالية تناهز 600.000 درهم.

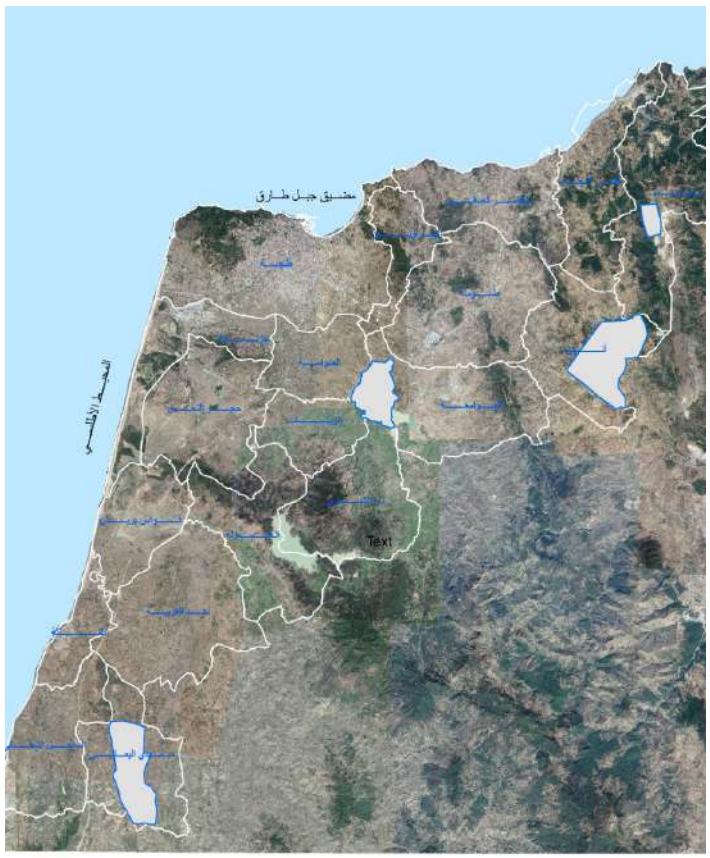

مشاريع التغطية بالصور الجوية وتصاميم استردادها برسم سنوات 2023 و2024

المحور الثالث: المشاركة في استقطاب الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط المساطر

نظرا للأهمية القصوى التي يلعبها مجال التعمير والبناء في استقطاب الاستثمارات العمومية والخاصة، ستقوم الوكالة الحضرية لطنجة ببذل المزيد من الجهود من أجل تبسيط المساطر والمسالك والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار وذلك عن طريق:

- مواكبة وتشجيع الاستثمار عبر ادراج عرض عمراني موجه للمستثمرين على مستوى وثائق التعمير خصوصا فيما يتعلق بمناطق الأنشطة الاقتصادية ومناطق المشاريع، مع الحرص على إدخال أسس حديثة في إطار جيل جديد من ضوابط التهيئة التي تتميز بالمرونة وتضمن تدبيرا حضريا راقيا يعتمد على الابتكار والاجتهاد والمرافعة والتنافسية ؛
- مواصلة عقد اجتماعات دورية للعمل والتشاور مع جميع الفرقاء المحليين بهدف إيجاد الحلول التقنية والقانونية الملائمة للمشاكل التي تعترض عملية التخطيط والتدبير المجاليين بما فيها دراسة المشاريع الاستثمارية ؛
- مواكبة المشاريع الكبرى والمهيكلة وتقديم الدعم التقني والقانوني للمستثمرين ؛
- تحسين حكامة دراسة طلبات رخص التعمير من حيث ضبط الآجال وتمثيلية المتدخلين مع الانخراط المستمر في التدابير المتخذة لتطوير مسطرة الدراسة غير المادية "رخص"، وذلك من أجل تسهيل عملية الترخيص للمشاريع في جميع مراحلها، بدءا من مرحلة إيداع الملفات إلى حين الحصول على رخصة السكن وشهادة المطابقة؛
- اعتماد الليونة اللازمة في إطار الدراسة والبث التقني المعماري والتعميري على مستوى بعض التنطيقات والمجالات التعميرية بما يتيح فرصة تصور مشاريع استثمارية نوعية ومهيكلة تراعي في الآن نفسه مجموعة من الشروط والمعايير الأساسية أهمها :

أولا، أن يكون التصور المعماري والتعميري للمشروع مبتكرا ونوعيا بما يتناسب مع المجال المتواجد به ويساهم في تنميته والرقي به ؛

ثانيا، أن يقدم المشروع تجهيزات إضافية ومساحات خضراء ومشجرة ومناطق مخصصة للراحة وللألعاب الرياضية، مع إمكانية التعويض وملائمة ما تم التخلي عنه من المساحة المبنية للمشروع دون المساس بتوازنه وتناسق مختلف مكوناته؛

ثالثا، أن يوفر المشروع شبكة طرقية ومسلكية واضحة وكافية بما يتيح الربط السلس والمثالي والمتقن بباقي مكونات المدينة.

- دعم منظومة الدراسة القبلية لمشاريع البناء والتجزيئ وإنشاء المجموعات السكنية الهادفة

إلى تقديم المساعدة التقنية والخبرة اللازمة لجميع المتدخلين في ميدان البناء من مهندسين معماريين ومنعشين عقاريين ومواطنين، مع المساهمة في تقليص آجال ترخيص ملفاتهم وفقا للمساطر الجاري بها العمل؛

- دعم المنظومة الخاصة باللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار طبقا للمسالك والمساطر والقوانين المؤطرة لذلك، من أجل تنزيل المشاريع الاستثمارية ذات البعد التنموي والمساهمة في خلق فرص الشغل الدائمة وفي تنمية المجال بمستوييه الاجتماعي والاقتصادي؛
- مواصلة الانخراط في أوراش القطاع عن طريق مواكبة اقلاع القطب الحضري ابن بطوطة والمدينة الجديدة الشرافات والمساهمة في انجاح البرامج السكنية الوطنية؛
- الاستمرار في الرفع من كفاءات العنصر البشري داخل المؤسسة بالتكوين المستمر نظرا لدوره الأساسي والمسؤول في إبداء الآراء داخل حظيرة اللجن وفي مختلف الاجتماعات والخرجات.

المحور الرابع: مواكبة وتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي وتحسين إطار عيش الساكنة القروية

وعيا منها بالمكانة الهامة التي يحظى بها العالم القروي باعتباره رافعة للتنمية بالجهة وانعكاسا للتطور المتنامي الذي يعرفه مجال التعمير به، ستسهر الوكالة الحضرية على مواصلة اتخاذ التدابير التالية:

- تسريع وثيرة إخراج وثائق التعمير المتعلقة بالمجالات القروية مع العمل في إطار تصميمها على الأخذ بعين الاعتبار لخصوصيات كل مجال على حدة؛
- دعم المقاربة الشاملة والاستباقية التي ترتكز على مواكبة وتأطير البناء بالعالم القروي وذلك بهدف توفير إطار عيش سليم وآمن مع مراعاة وتثمين الخصوصيات المحلية والثقافية والهندسية والطبيعية؛
- اعتماد توجهات جديدة هدفها السهر على مجاراة التطور الحاصل بالجماعات القروية وذلك بالمساهمة في التنزيل الفعلي والأمثل لبرنامج المساعدة التقنية والهندسية بالعالم القروي وتذليل الصعوبات التي قد تواجهه، وكذا عبر إعطاء الأولية لتنمية المراكز الصاعدة؛
- المساهمة في الجهود الرامية لتأسيس تنمية مستدامة وايكولوجية بالوسط القروي وتشجيع المشاريع التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة البيئية؛
- اعتماد الليونة اللازمة عند دراسة طلبات رخص البناء بالعالم القروي طبقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل وأخذا بعين الاعتبار الخصوصيات العقارية المحلية، مع السهر على حماية المناطق الفلاحية والأراضي السقوية والغابوية والساحلية؛
- المشاركة في تنمية الوسط القروي من خلال تشجيع المشاريع الاستثمارية الكبرى التي توفر البنيات التحتية الأساسية والمرافق والتجهيزات، وتساهم في جلب الاستثمار، وتعمل على تثبيت الساكنة المحلية ومحاربة ظاهرة الهجرة القروية من خلال توفيرها لفرص شغل حقيقية.

المحور الخامس: المحافظة على المواقع المصنفة والموروث الثقافي المبني والتاريخي والمساهمة في تحسين جودة المنتوج المعماري والعمراني

ادراكا منها لأهمية الموروث الثقافي والتاريخي المحلي، ستواصل الوكالة الحضرية توجهاتها الهادفة إلى إرساء وتنزيل السياسة المتبعة في هذا الخصوص والتي ترتكز بالأساس على:

- مساندة ودعم المجهودات المبذولة من أجل المحافظة والتأهيل والارتقاء بالموروث المبني الثقافي والتاريخي المحلي. في هذا الإطار، وبتنسيق مع شركائها المحليين (ولاية طنجة والمحافظة الجهوية للتراث)، سيتم اقتراح مجموعة من البنايات التراثية ذات القيمة التاريخية والمعمارية، سواء داخل المدينة العتيقة لطنجة أو داخل المجال الحضري للمدينة أو المواقع الأثرية المنتشرة بوسط أو في أنحاء المدينة، وإعداد الملفات التقنية المتعلقة بها من أجل تقييدها في لائحة التراث الثقافي الوطني، وذلك بهدف ضمان حمايتها القانونية والمساهمة في الحفاظ على هوية المدينة الثقافية التي تمثل أحد ركائز نشاطها السياحي ونموها الاقتصادي والاجتماعي. وللتذكير، فإنه تم ترتيب وتقييد 120 بناية وموقع بمدينة طنجة من سنة 1934 إلى سنة 2017 (15 خلال فترة النظام الدولي من سنة 1934 إلى سنة 1950 و105 من سنة 2004 إلى سنة 2017)؛
- مواصلة تعزيز الهندسة المعمارية المحلية والمحافظة على خصائص المجال القروي والحضري وتفعيل مقتضيات المواثيق المعمارية المصادق عليها والداعمة لهذه المبادئ؛
- استمرار العمل جنبا لجنب مع المهنيين والمهندسين من أجل جعل مبدأ الجودة مرتكزا أساسيا في إعداد وتصور المشاريع؛
- السهر على جعل طنجة وأصيلة مدينتان قاطبتان ومتميزتان وذلك عن طريق تشجيع المجالات الخضراء والمساحات المشجرة والمغروسة وتلك المخصصة للألعاب والترفيه والراحة؛
- إعطاء أولوية قصوى لمداخل المدن ومحاورها الرئيسية عن طريق دعم وتثمين الأنشطة المتكاملة والمهيكلة بما يساهم في تحسين المشهد المعماري المبني ؛
- المساهمة المستمرة في عملية مراقبة أوراش البناء والتجزيء وزجر المخالفات ومحاربة ظاهرة السكن الغير القانوني، عن طريق تشجيع تهيئة التجزئات وإنشاء المجموعات السكنية بهذه المجالات إضافة إلى إجراءات أخرى مصاحبة.

المحور السادس : إرساء قواعد الاستدامة والنجاعة والمساهمة في تفعيل منظومة عمرانية ترتكز على تشجيع العمارة الخضراء

تعتبر المناطق الخضراء عنصرا أساسيا في تشكيل المشهد العمراني وتأسيس المجال الحضري وتساهم في توفير سبل التسلية والترفيه والراحة إضافة لدورها في تحسين الأحوال البيئية والصحية، كما يمكن الاستفادة منها في المجالات التعليمية والثقافية. وقد أصبحت الحاجة إلى المساحات الخضراء ضرورة ملحة سواء كانت على شكل حدائق عمومية أو من خلال إدماجها كعنصر أساسي في المشاريع السكنية والسياحية والخدماتية والصناعية وفي مشاريع المرافق العمومية. وعليه، ستواصل الوكالة الحضرية لطنجة العمل بالمبادئ التالية:

- السهر في إطار مهمة التخطيط المجالي على خلق فضاءات عمرانية توفر المساحات الخضراء الكافية التي من شأنها أن تستجيب لاحتياجات الساكنة الآنية والمستقبلية وتراعي جودة العيش الكريم؛
- اعتماد المناطق الخضراء المشجرة كأداة لتحديد المدن وعقلنة توسعها (أحزمة خضراء) وللحد من كل أشكال التلوث من صخب ناتج عن حركة المرور ودخان المصانع ولتفادي انجراف التربة وتقليل خطورة السيول على الحيز العمراني، وذلك على مستوى الدراسات المتعلقة بوثائق التعمير؛
- التوعية بأهمية المساحات الخضراء كعنصر أساسي في تشكيل المجال العمراني وتشارك المسؤولية بين القطاعين الخاص والعام فيما يتعلق ببرمجتها في المشاريع المعدة للدراسة أو تهيئتها أو إنجازها وفق القواعد المؤطرة لذلك؛
- العمل على ادماج مساحات خضراء إضافية في إطار دراسة المشاريع الكبرى على شكل مناطق مشجرة تتخللها أحواض مياه وممرات للمشاة وساحات مخصصة للراحة وساحات للألعاب الرياضية، واقتراح حدائق عند تقاطع الشوارع

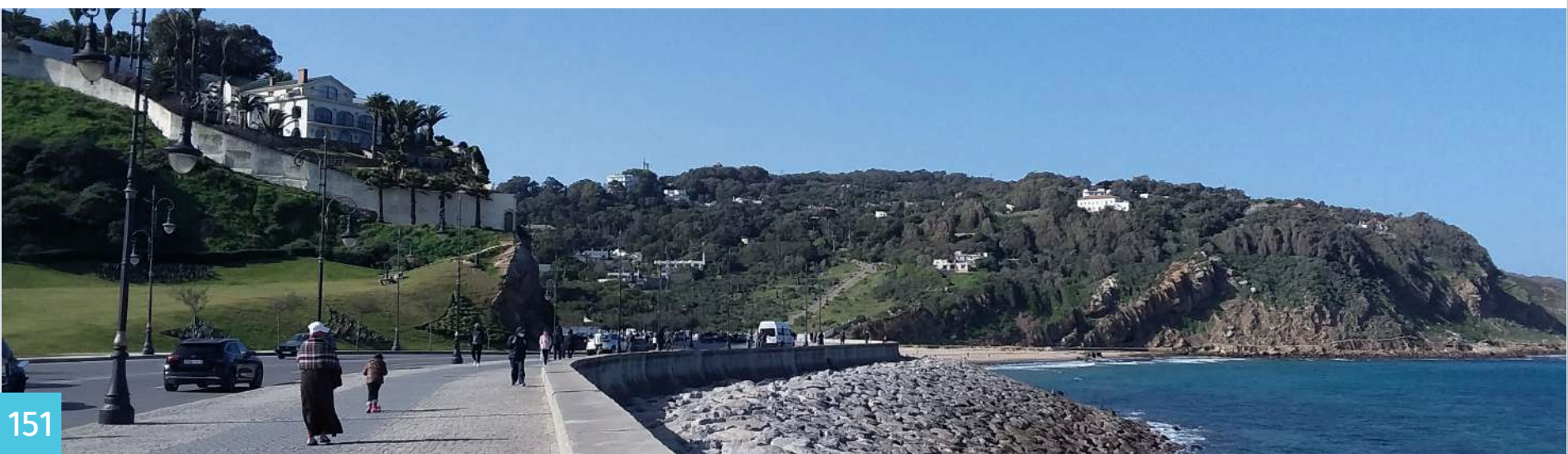

الكبرى هدفها تنظيم حركة المرور والجولان، وكذلك التأكيد على ضرورة انفتاح المساحات الخضراء الخاصة بالمشاريع المدروسة على المجال الخارجي مع تشجيع المشاريع السكنية أو السياحية التي تدرج مناطق خضراء بأسطحها وبواجهاتها باعتبارها أحد عناصر ومتطلبات الأبنية الخضراء في جميع الأنظمة العالمية، مما يساهم لا محالة في إضفاء لمسة جمالية وبيئية على المشهد العمراني؛

- إدماج المواصفات التقنية للمناطق الخضراء (مساحتها، كيفية تهيئتها، طرق صيانتها والري، طرق التشجير، نوعية ومواصفات الأشجار، ...إلخ) بدفتر التحملات للمشاريع الكبرى المرخصة، مع التأكيد على مسؤولية المهندس المعماري وباقي المهنيين في السهر على إنجاز كافة الدراسات اللازمة من طرف المختصين (دراسة مجالية وبيئية، دراسة تقنية .... إلخ) واقتراح مناطق خضراء جميلة؛
- السهر على احترام المقتضيات والضوابط القانونية المعمول بها في مجال التعمير خصوصا نسبة المناطق والمساحات الخضراء الواجب توفرها حسب نوعية المشاريع والتأكيد على ضرورة تشجير جوانب الأودية والخنادق المحاذية للمشاريع السكنية وتهيئة المناطق الخضراء في الارتفاقات المحرمة للبناء، بحيث تخدم الغرض الأساسي المطلوب خصوصا الحد من الخطر على المجال المبني وتؤسس لشكل جذاب ؛
- المساهمة في وضع مشاريع نموذجية مختلفة من أجل تعزيز البناء الأخضر خاصة بالمرافق العمومية والأحياء.

المحور السابع: تحديث الإدارة والرفع من جودة الخدمات والأداء

1.تيسير الولوج إلى المعلومة مع تعزيز وتثمين الحكامة الجيدة وسياسة القرب واستقبال المترفقين والتواصل الخارجي والداخلي

اعتبارا لكون الوكالة الحضرية لطنجة قطبا فاعلا يتم الاعتماد عليه من طرف مختلف المرتفقين والمتدخلين في ميداني التعمير والإسكان، من مهنيين ومنعشين عقاريين ومواطنين وجمعيات وإدارات ومهندسين معماريين قصد الحصول على المساعدة التقنية والهندسية والتعميرية والعقارية والقانونية، تعتزم هذه المؤسسة خلال سنة 2023 في إطار الإمكانيات المتاحة لها، اتخاذ مجموعة من الإجراءات تهم بالأساس التسريع من وثيرة دراسة طلبات رخص التعمير والرد على شكايات المرتفقين وتحسين الولوج إلى المعلومات. وتقوم هذه التدابير على:

- تعزيز طرق استقبال وإرشاد المرتفقين إضافة إلى تحسين وتكوين الأطر المكلفة بالاستقبال وتدعيمها؛
- مواصلة التأطير القانوني والتقني للفرقاء المحليين وتحسيسهم بقضايا القطاع؛
- تكريس قيم الشفافية والنزاهة والتواصل وتحسيس أطر ومستخدمي الوكالة الحضرية بأهمية هذا الموضوع؛
- تعزيز المشاركة البناءة والمواكبة الفعالة لإعمال مساطر التدبير اللامادي؛
- التحسين والتحيين المستمر لمحتوى الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية ومده بكافة المعطيات والمعلومات والتقارير بما يتيح ضمان حق المعلومة للمواطنين والمستثمرين والمهنيين داخل وخارج البلاد؛
- اعتماد آلية مراقبة دائمة تمكن من تقييم جودة المعلومة المقدمة وآراء وارتسامات المرتفقين حولها في إطار منظومة الجودة؛

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الرامية إلى إيلاء عناية خاصة لقضايا ومشاكل أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فإن المؤسسة بصدد إنجاز دليل خاص بهذه الشريحة المهمة من المواطنين المغاربة يضم كافة المعلومات اللازمة حول المساطر والمسالك الإدارية والخدمات التي توفرها الوكالة الحضرية في جميع مجالات تدخلها. كما تطمح في تحسين بنيات استقبال وتوجيه المغاربة المقيمين بالخارج وتسوية وحل ملفاتهم العالقة في أفضل الآجال مع العمل على تبسيط المساطر الإدارية وذلك في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل.

2 . تطوير وتحسين الخدمات الرقمية واللامادية والنظام المعلوماتي

في سعيها لتطوير وتحسين خدماتها اللامادية العمومية ونظامها المعلوماتي، ستعتمد الوكالة الحضرية برسم سنة 2023 على مجموعة من التدابير المبرمجة والمتمثلة فيما يلي:

- المساهمة في تحسين مؤشرات البوابة الرقمية رخص للتسيير اللامادي لملفات طلبات رخص التعمير وتدارك الإكراهات المرتبطة بالتنزيل السليم لهذه المسطرة (ضبط و تقليص الآجال....)؛
- العمل على تحسين جودة ومؤشرات الخدمة اللامادية المتعلقة ببطاقة المعلومات التعميرية وأداء مستحقاتها وتلك التي تخص الحق في الحصول على المعلومات، وذلك عن طريق تبسيطها ودعوة المرتفقين على استعمالها بدل التنقل إلى مقر الوكالة الحضرية، بحيث لوحظ انخفاض كبير في عدد مذكرات المعلومات اللامادية المسلمة خلال سنة 2022 والشهرين الأولين من سنة 2023 مقارنة مع سنتي 2020 و2021، كما لوحظ أن عدد طلبات الحق في الحصول على المعلومات الواردة عن طريق مكتب الضبط تفوق بكثير تلك التي يتم التوصل بها عبر المنصة الالكترونية؛
- تطوير الخدمة الرقمية المتعلقة بالدراسة القبلية لمشاريع التعمير، في إطار تشجيع المهنيين على استعمالها؛
- العمل على إخراج الخدمة اللامادية المتعلقة بالأداء عن بعد على الخدمات المؤدى عنها في إطار دراسة طلبات رخص التعمير والاستثمار "RSR"؛
- الحرص على حسن تدبير الموقع الإلكتروني للوكالة الحضرية لطنجة عن طريق تحديثه وتحيينه المستمر والعمل على إخراج نسخته باللغة العربية والبدأ في مشروع النسخة الأمازيغية؛
- تحيين البوابة الجغرافية لوثائق التعمير وذلك بإدماج تلك التي تمت المصادقة عليها مؤخرا؛
- المساهمة البناءة والمستمرة في المراحل المتبقية من دراسة "E-URBANISME" المتعلقة بوضع المنصات اللامادية لوثائق التعمير والخدمات المقدمة من طرف الوكالات الحضرية، وكذا دراسة إنشاء الوكالات الحضرية الرقمية 2.0 ،اللتان تم إطلاقهما من طرف الوزارة الوصية خلال سنة 2021؛
- تتبع انجاز المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة المتعلقة بطلب عروض نظام الأرشيف الإلكتروني لوثائق الوكالة الحضرية لطنجة "GED " الذي تم إطلاقه في الأسدس الأخير من سنة 2022؛
- العمل على تطوير آليات تحليل البيانات والمعلومات والمصفوفات الرقمية المعتمدة من طرف الوكالة الحضرية لطنجة بالنظر إلى الدور الذي تلعبه القراءات التحليلية للأرقام والمؤشرات الذكية في مواكبة التحولات المجالية والارتقاء بجودة الأداء؛
- دعم اللجنة القيادية للوكالة الحضرية الرقمية والعمل على تتبع وإنجاز مشاريعها؛
- شراء وصيانة التجهيزات المعلوماتية التي تتضمن الحواسيب والطابعات واللوازم الضرورية لعمل النظام المعلوماتي إضافة الى البرمجيات الأساسية، وكذا صيانة برمجيات حفظ المعلومات وتلك المتعلقة بالسلامة المعلوماتية.

وبالرغم من الصعوبات التي تعتري طريقها من أجل رقمنة خدماتها والانخراط الكلي في سياسة الدولة الرامية إلى تطوير الخدمة الإدارية الإلكترونية ومجهودات وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة الهادفة إلى تحديث جميع الإدارات التابعة لها، لا شك أن الوكالة الحضرية لطنجة ستعمل دائبة على تكريس الجهود بغية ترسيخ التدبير اللامادي.

3 .تدبير شؤون الموظفين وتعزيز التكوين المستمر لأطر ومستخدمي المؤسسة

حرصا منها على التدبير السليم والسريع لشؤون مواردها البشرية وتلبية متطلباتها وفي إطار مشروع الرقمنة الذي يهدف إلى تسهيل وتبسيط جميع المساطر الإدارية، ستقوم الوكالة الحضرية لطنجة عن طريق مصالحها المختصة خلال الأسدس الأخير من سنة 2023، بالعمل وفقا لتطبيقين، الأول يخص تدبير المهمات والتنقلات الموكلة للمستخدمين والثاني يتعلق بتدبير الوثاق الإدارية الخاصة بهم.
ووعيا منها بأهمية ودور التكوين المستمر في الرفع من قدرات الموظفين، ستعمل هذه الوكالة خلال سنة 2023 على مواصلة تفعيل برامج التكوين المستمر لفائدة الموظفين. ومن المتوقع أن يشمل مخطط التكوينات عددا من المواضيع المتعلقة باختصاصات ومهام المؤسسة وتلك التي من شأنها أن تساعد على الرفع من مردودية ونجاعة الخدمات المقدمة، وذلك في إطار ابرام اتفاقيتين مع كل من جامعة محمد السادس مختلفة التخصصات التقنية ببنكرير وجامعة الأخويين بإفران.

وبالموازاة مع ما ذكر سابقا، سيحرص أطر ومسؤولي المؤسسة على مواصلة اشرافهم على عملية التكوين الداخلي من خلال الأداء اليومي لمختلف المهام المنوطة بهم.

4. مواصلة العمل بنظام إدارة الجودة

في إطار اهتمامها الكبير ببعد الجودة نظرا لكونه يشكل جزءا لا يتجزأ من مبادرات التنمية المستدامة ويمثل حلقة مركزية في ورش إصلاح وتحديث الإدارة ويساهم في الرقي بمستوى الخدمات المقدمة مع ضمان تدبير أمثل للوقت والجهد، ستواصل الوكالة الحضرية خلال 2023 جهودها الرامية إلى احترام مبادئ وأسس المواصفة الدولية لنظام إدارة الجودة إيزو 9001 صيغة 2015 والحفاظ على شهادة الجودة، بحيث أنها تتهيأ لاجتياز اختبارات الافتحاص السنوي في غضون شهر يونيو 2023.

وبالموازاة مع ذلك وحرصا منها على احترام متطلبات فرقاءها ومرتفقيها والارتقاء بجودة الخدمات التي تقدمها لهم، وتحت إشراف مكتب دراسات مختص، سيتم خلال سنة 2023 إعادة تصميم نظام إدارة الجودة للوكالة الحضرية وذلك من خلال مشروع متكامل ومتوازن يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحالية.

مشروع ميزانية المؤسسة برسم سنة 2023

استلهاما للتوجهات الحكومية المتعلقة بإعداد ميزانيات المؤسسات العمومية، تمت صياغة مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لطنجة برسم سنة 2023 اعتمادا على مجموعة من الإجراءات التي ترتكز أساسا على التدبير الجيد والمعقلن للنفقات والسعي نحو تصفية المستحقات القديمة للمؤسسة، بالإضافة إلى العمل على تحسين فعالية ونجاعة الاستثمارات وتسريع الاصلاحات المتعلقة بتطوير الحكامة والشفافية ووضع التدابير الرامية إلى تعزيز الموارد الذاتية.

وفي هذا الإطار، مشروع ميزانية الوكالة الحضرية لطنجة، برسم سنة 2023 يناهز07, 57 مليون درهم موزعة بين 41,90 مليون درهم لتكاليف التسيير و15,17 مليون درهم لتكاليف الاستثمار بما فيها 11,54 مليون درهم كباقي للأداء المبرمج لسنة 2023 تخص الدراسات في طور الإنجاز والتي سوف تعمل الوكالة على تصفيتها.

أما فيما يخص الاستثمارات الجديدة فهي على النحو التالي:

- استكمال عملية تغطية تراب مجال تدخل الوكالة الحضرية لطنجة بوثائق التعمير، وذلك بالشروع في إنجاز تصميمين للتهيئة وتصميم للنمو؛
- تغطية نفوذ تراب الوكالة الحضرية لطنجة بصور الأقمار الصناعية عالية الدقة وكذا بعض المجالات القروية والحضرية بالصور الجوية وتصاميم استردادها؛
- إحداث نظام معلومات الإدارة المالية والمحاسبية؛
- تجهيز الوكالة بمعدات مختلفة.

ومن أجل تحقيق هاته الأهداف، فإن الوكالة الحضرية لطنجة قامت بإعداد مشروع ميزانية سنة 2023 على الشكل التالي:

الجدول 72: مشروع الميزانية برسم سنة 2023

المداخيل		التكاليف	
نوعية العملية	اعتمادات	نوعية العملية	اعتمادات
موجودات الخزينة في 31/12/2022	7.900.965,79	ميزانية التسيير	41.902.262,69
		تكاليف المستخدمين	26.856.550,55
الباقي استخلاصه	1.182.623,03	بما فيه الباقي للأداء	1.426.550,55
مداخيل ذاتية للتسيير	10.400.000,00	تكاليف العتاد وتكاليف مختلفة	15.045.712,14
إعانة التسيير	20.000.000,00	بما فيه الباقي للأداء	1.996.041,14
إعانة الاستثمار	5.000.000,00	ميزانية الاستثمار	15.172.633,67
		اعتماد الأداءات	3.624.040,00
		اعتماد مرحل (crédit de report)	7.227.021,60
مساهمة إضافية للدولة في برنامج الاستثمار	12.591.307,54	اعتماد موحد (crédit consolidé)	4.320.572,07
المجموع	57.074.896,36	المجموع	57.074.896,36

الجدول 73: المشاريع المبرمجة برسم سنة 2023-الاستثمار

موضوع المشروع	الكلفة بالدرهم	جدول الدفع بالدرهم	
		2023	2024 و ما بعدها
دراسة تصميم تهيئة القطب الحضري لملوسة الجوامعة	900 000,00	100 000,00	800 000,00
دراسة تصميم تهيئة جماعة الساحل الشمالي	600 000,00	100 000,00	500 000,00
دراسة تصميم النمو لمدشري لغزيليش والحمومي	300 000,00	100 000,00	200 000,00
تغطية جماعات سيدي اليماني وسبت الزينات وخميس أنجرة وثلاثاء تغرامت بالصور الجوية وتصاميم استردادها	600 000,00	200 000,00	400 000,00
تغطية مجال تدخل الوكالة الحضرية لطنجة بصور الأقمار الصناعية عالية الدقة	100 000,00	100 000,00	
المساعدة التقنية والهندسية	850 000,00	850 000,00	
إحداث نظام معلومات الإدارة المالية والمحاسبية	2 000 000,00	300 000,00	1 700 000,00
إنجاز أشغال التهيئة	250 000,00	250 000,00	
اقتناء مكاتب وكراسي وأدوات التخزين	250 000,00	250 000,00	
اقتناء عتاد الطباعة والنسخ	250 000,00	250 000,00	
شراء البرمجيات	650 000,00	650 000,00	
اقتناء عتاد إعلامي	400 000,00	400 000,00	

"في أفق 2025 ،نسعى أن نكون مؤسسة نموذجية ومواطنة ومتميزة وأكثر انفتاحا على محيطها الجهوي والمحلي عبر الإشراك والتواصل حول أنشطتها وتقوية شراكاتها، ومعتمدة في أداء مهامها على الإبداع والابتكار والتطوير لطرق وحلول جديدة. كما نطمح أن ندقق درايتنا بمجال تدخلنا لكي نلعب دورنا كاملا كفاعل أساسي في تنمية المجال الترابي التابع لنا، ومصاحبة التحولات المجالية والسوسيو اقتصادية في الوسطين الحضري والقروي، والمساهمة في المحافظة على التراث المعماري والعمراني والمشاهد الطبيعية. وفي الأخير، نتوق أن نبني دائما نجاحاتنا على أساس منطق النتائج عبر نهج الجودة والتنظيم الفعال للعمل من خلال هيكل وظيفي واضح، وأن نكون مؤسسة قوية ذات موارد بشرية محفزة تتمتع بوسائل عامة ومالية لدعم تطورها ولها أدوات مؤسساتية وقانونية ومالية تعزز موضعها محليا وجهويا"

الوكالة الحضرية لطنجة

1 نستبق

2 نلاحظ

3 نفكر

4 نرافق

5 نقيم

خاتمة

تمكنت الوكالة الحضرية لطنجة من الحفاظ، إن لم يكن الرفع، من وتيرة عملها بنفس المثابرة وروح الابتكار والانفتاح الدائم على جميع فرقائها والتشاور والتنسيق المنتظمين معهم، معتمدة في ذلك على توخي سبل اليسر والمرونة في جميع مجالات تدخلها.

غير أنه وبالنظر إلى التزامات المغرب فيما يخص تطبيق المعايير الدولية وجداول الأعمال الجديدة ولاسيما أهداف التنمية المستدامة وتوجهات جدول الأعمال الحضري الجديد، فإن هذه الوكالة كمثيلاتها من الوكالات الحضرية ملزمة بمضاعفة الجهود في سبيل:

- ترسيخ دورها كقطب خبرة محلي وجهوي في ميداني التخطيط والتدبير المجالي وكفاعل رئيسي في التنمية المحلية؛
- مواجهة التحديات المجالية المختلفة ومواكبة الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى الإسراع بتنفيذ مشاريع الجهوية المتقدمة لصياغة سياسات عمومية مندمجة، واللاتمركز وكذا النموذج التنموي الجديد؛
- المساهمة في التقائية الاستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية وتكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي وتعزيز دور المجالات الترابية؛
- دعم الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال في إطار من الشفافية والقرب وجودة الخدمات والحكامة الجيدة مع السهر على تطبيق القوانين والأنظمة ذات الصلة؛
- المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية وتحسين فضاء عيش الساكنة وجعل العنصر البشري محور التنمية وتحفيز الاقتصاد لفائدة التشغيل؛
- العمل على إعداد دراسات للتخطيط والتهيئة المجالية قابلة للتطبيق على أرض الواقع وآخذة لمبدأ التنمية المستدامة بعين الاعتبار ؛
- الانخراط في عملية الابتكار والإبداع من خلال اعتماد مؤشرات وأنظمة جديدة للتقييم والإبلاغ.

وبالرغم من كل العراقيل والعوائق والعقبات التي تعتري مسارها، فإن الوكالة الحضرية لطنجة أكثر عزما اليوم على ترصيد وتوطيد المكتسبات وتقويم الاختلالات التي أبانت عنها التجربة خلال 26 سنة مضت، ومواصلة

العمل بصدق وحسن نية وبذل المزيد من الجهود والمبادرات الإيجابية من أجل الرفع من وتيرة عملها وتحسين جودة ومردودية خدماتها في إطار انفتاحها المعهود على المواطنين وجميع فرقائها، والاستجابة الدائمة للمتطلبات الآنية والمستقبلية لمحيطها المجالي والاقتصادي والاجتماعي مواكبة للأوراش الكبرى للتهيئة والتنمية بهذه الجهة.

وفي هذا الصدد، وتنزيلا لتوجهات الوزارة الوصية وحرصا منها على تحسين نتائجها وتجويد أداء المهام المنوطة بها، ستعمل هذه المؤسسة جاهدة خلال الأعوام المقبلة على بلوغ مجموعة من الأهداف الجوهرية التي يمكن تلخيصها كالتالي:

- المساهمة البناءة في اخراج مخطط توجيه التهيئة العمرانية لطنجة الكبرى الذي يرمي إلى تحقيق التناسق المجالي للاستراتيجيات والبرامج المختلفة وليس بشكل حصري فتح مناطق جديدة للتعمير مما يشكل مدخلا رئيسيا لإرساء قواعد التعمير المستدام، بحيث أن مجاله المشمول لا يقتصر على المدن والمراكز الحضرية كما كان معمول به سابقا، بل يغطي مجموع الإقليم والعمالة والفضاء التربولي ليأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوظيفية بين المجالين الحضري والقروي، مما من شأنه تمكين المدبرين المحليين من خارطة طريق واضحة المعالم تحدد هوية ووظيفة كل مكون من المكونات المجالية؛
- إعطاء أهمية خاصة لتنمية المراكز الصاعدة في إطار المساهمة في تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة الذي يعتمد على مقاربة ترابية متعددة الأبعاد؛
- الإسراع في تعميم التغطية بوثائق التعمير وتحيين المتجاوز منها واستشراف تلك التي ستنتهي صالحيتها في المستقبل القريب، مع اعطاء الأولوية للوسط القروي والمناطق الهشة وتلك التي تعاني من الضغط العمراني ومن ضعف حقيقي على مستوى اندماجها المجالي والاجتماعي؛
- العمل على تحديث مناهج التخطيط والتهيئة وتغيير مقاربات التدخل بالاعتماد على التشخيص الترابي الذي يأخذ بعين الاعتبار المؤهلات والإكراهات والتوجهات القطاعية والاستراتيجية، والتشخيص التشاركي عن طريق تنظيم ورشات موضوعاتية في التعمير والبيئة والاقتصاد والشغل والنقل والتنقلات والمرافق، وأخيرا التشخيص المواطن باستعمال مواقع الإنترنيت الخاصة والشبكات الاجتماعية؛
- وضع جيل جديد من تصاميم التهيئة والنمو التي تتوخى تأهيل وتعزيز التنافسية بمجالنا الترابي وتحقيق عنصر الاستدامة مع العمل على اعتماد منهجية تتوق إلى تطوير فضاءات عمرانية قادرة على التكيف مع المتغيرات الظرفية والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتطورات التكنولوجية، مع وضع مرتكزات لتعمير منصف ومحفز ومرن وتشاركي يضمن التماسك الاجتماعي ويوفق بين التخطيط الحضري والتعمير التنظيمي وتعمير المشاريع العملاتية ويسهم في توفير مجالات ترابية مندمجة ومتضامنة ومنتجة وادماجية وإيكولوجية ومستقطبة وذكية وآمنة؛
- إعمال مبادئ التعمير المستدام من خلال الحرص على التحكم في الرقعة الحضرية وتشجيع التجديد الحضري والكثافة مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية، وادراج التنقلات الحضرية كآلية للتماسك الاجتماعي، وأجرأة النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة؛

- المساهمة في إخراج الدراسات التي تهم استدامة المجالات وتقوية قدراتها على مواجهة المخاطر واستشراف نموها المجالي وتحولها الرقمي؛
- المشاركة في ثمين الموروث المعماري والتاريخي والثقافة المحلية بصفة عامة وفي تنزيل برنامج التأهيل ورد الاعتبار للمدن العتيقة بصفة خاصة.

إلا أن رفع التحديات وتحقيق التطلعات وتصحيح الاختلالات ومعالجة المشاكل يقتضي انخراط جميع الفرقاء المحليين وتظافر وتكامل جهودهم، إضافة إلى ضرورة التخطيط والتنسيق بين مختلف المؤسسات والفاعلين والترفع عن الخلافات والعمل في إطار من الثقة والشفافية والمصداقية والتعاون والتضامن والالتزام والانسجام والتعبئة واليقظة والتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، والتحلي بروح الوطنية الصادقة والمواطنة المسؤولة واستحضار المصلحة العليا والإيمان في مستقبل أفضل.

كما أن تحقيق الأهداف المتوخاة،من جهة، يستلزم ضرورة العمل على تحسين الحكامة الترابية وإعادة توزيع الأدوار بين مختلف المتدخلين ووضع تصور استشرافي واستباقي للسياسات الحضرية. ومن جهة أخرى، يستدعي التأطير التقني لمختلف مهن القطاع وتطوير التكوين الأساسي والمستمر والبحث العلمي والتكنولوجي في مجالات تدخل الوزارة الوصية لتخريج وتأهيل تقنيين متخصصين وأطر عليا في التخطيط والتهيئة والتعمير ومهندسين معماريين كفؤ، مع تعزيز الترسانة القانونية والارتقاء بالإطار المؤسساتي وتنفيذ استراتيجية التواصل الرقمي. كل هذا تماشيا مع التعليمات المولوية السامية.

ومن هذا المنطلق، تصبو الوكالة الحضرية لطنجة إلى تحقيق مزيد من النجاحات معتمدة على دعم وتشجيع الوزارة الوصية وكل فرقائها المحليين والجهويين وعلى رأسهم السيد والي جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، عامل عمالة طنجة-أصيلة والسيد عامل إقليم الفحص-أنجرة.

"تجدد الوكالة الحضرية لطنجة، عزمها الأكيد على بذل المزيد من الجهود من أجل الرفع من جودة خدماتها المقدمة للعموم وللفرقاء المحليين، وتكريس أسس الحكامة الجيدة والشفافية والإدارة المواطنة ومبادئ اليسر والمرونة، والاستجابة الدائمة للمتطلبات الآنية والمستقبلية لمحيطها المجالي والاقتصادي والاجتماعي. كما أنها تأكد انخراطها التام بروح المبادرة والتجديد في الأوراش الكبرى للتهيئة والتنمية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده بجهة طنجة- تطوان-الحسيمة المتميزة باحتضانها لمشاريع وطنية مهيكلة، معتمدة في ذلك على مقاربة مبنية على الانفتاح والتشاور والتشارك مع جميع المتدخلين".

53، زنقة أبو العلاء المعري، 90.000 طنجة

05 39 32 15 00 ☎ 05 39 32 15 10 🖷

aut@aut.gov.ma ✉ www.aut.gov.ma 🌐

الوكالة الحضرية لطنجة

ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜⵉⵜ ⵜⴰⵏⵊⵊⵓⵜ

Agence Urbaine de Tanger